

القسم العاشر :

الاستعمار الفرنسي

في الجزائر العربية

يولية ١٨٣٠ - يولية ١٩٤٧

« نحن نس عليك بأتم الحق » قرآن كريم

للأستاذ أحمد رمزي بك

إنه تبا هذه الأمة الجزائرية العربية التي تسكن أرض الجزائر ولها على هذا الوطن الحق الطبيعي التاريخي الثابت الذي لا تضمنه أقاويل فرنسا وادعا آتيا لأنه منبت من ثنايا القرون العديدة التي أبصتها هذه الأمة على أرضها وهي تتمتع بكامل شخصيتها وميزاتها لا يشاركها فيها أي مشارك ولا ينازعها في أمجادها أي منازع . إنها قضية تسعة ملايين نسمة من المسلمين تحاول فرنسا أن تجعل منهم قطيعاً في بلادهم وعلى الأرض التي حملت تاريخ آبائهم وأجدادهم : أنتدري أنهم محرومون من كل حق سياسي أو اجتماعي أو ثقافي ؟ وأنهم لا يستطيعون أن يجوهوا بأقوالهم ومشاعرهم ؟ لأن حرية القول وحرية الاجتماع وحرية الصحافة بل حرياتهم الدينية محرومة عليهم .

ولكي يحتفظ فرنسا بإدارتها الاستعمارية وجبروتها تلجأ إلى فرض نوع من الرقابة البوليسية لا يقل عن أشد أنواع الجستابو الذي فرضته ألمانيا النازية والجيبو الذي فرضته روسيا السوفيتية على أراضيها : إنها تجعل من إدارة الأمن العام والمكاتب الوطنية أداة للإرهاب والتشريد والتجسس وكبت الحريات لدرجة أنها تصرف خمس الميزانية على هذه الأداة البوليسية الجبارة .

تصور حكومة تشتري كيانها وحكمها وإدارتها بأن توزع خمس أموالها على هيئة بوليسية لقمع والإرهاب . ماذا يبق لها أن تفعله في ميادين الحياة العامة ونشر التعليم والصحة ؟ وهي مضطرة أن تحتفظ بمجانب هذا بمبالغ للمصرف على الجيش والقوات المسلحة الأخرى ؟

لقد عرفنا شانينيو Chaténeau سكرتيراً عاماً لفرضية فرنسا بدورياً ولبناناً ولحنا في أحاديثه وأقواله الرجل الفرنسي

التمسك بمبادئ الثورة الفرنسية وتقاليدنا النبمثة مما أعلنته عن حقوق الانسان . كان يصرح بهذا وبلاده تحت الحكم النازي وسيطرة جيش الاحتلال ودارت الأيام فإذا به يشغل مركز الحاكم الفرنسي العام : إنه يمثل الجمهورية في بلاد الجزائر وهاهوذا قد لبس لباس الاشتراكية وجاهر بحقوق الأمم المظلومة والسكنهاني نظره وفي عقيدة أمثاله من اليساريين من اشتراكيين وشيوعيين قاصرة على الأمم الأوروبية وحدها . أما شعوب الشرق وأمم الاسلام فهي في الجزائر أوشمال أفريقية وفي بحاري وأواسط آسيا سواء في تحمل الضغط والخضوع لسيطرة الاستعمار الفرنسي أو السوفيتي .

ماذا يقول حاكم الجزائر الاشتراكي إنه يقرر في خطابه الذي ألقاه يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ في المجلس المالي الجزائري « إن تضخم أرقام الميزانية راجع إلى زيادة عدد الموظفين في إدارة الأمن العام . »

أي أن حكومة الجزائر الاستعمارية الرجعية التمسفية والتي يوجد على رأسها حاكم اشتراكي ، تشتري وجودها بثمن باهظ من حياة الشعب الجزائري ، إذ تقرض عليه الجهل الدائم لتعيش مع جيش موظفيها ، إنها تترك الأمراض تسرى وسط جماعته والنون تأكل من أطفاله لكي تعيش هي مع جيش من الموظفين الفرنسيين يخدمون مآربها ويؤكدون سلطانها وجبروتها عليه .

وفي الوقت الذي تصرف فيه فرنسا على بوليسها وغيوتها هذه الثروة الطائلة من أموال الشعب الجزائري ، نجد أن ما خصصته من هذه الميزانية للصحة العامة لا يتجاوز أربعاً وثلاثين مليوناً من الفرنكات وما أرسدته منها للتعليم أقل من ذلك بكثير .

لذلك انتشرت الأمراض بين طبقات الأمة وضج المستعمرون حينما تبين لهم أن نسبة القادرين على حمل السلاح من الجنود الوطنيين قد هبطت لأن الأحوال الصحية لم تمتد تسمف الأتون الفرنسي بالآلاف المؤلفة من أبناء العرب الجزائريين لدفعها إلى جوفه في حملاته الاستعمارية وليحوها إلى أشلاء وهياكل عظيمة إنه يطلب المزيد من ضحاياه .

فهذه القوة الجبارة التي تسمى إدارة الأمن العام ، أداة استبدادية نجدها في تحفز دائم واستعداد قائم للاندفاع على الشعب الجزائري ، إذا تحرك أو أظهر امتصاصاً إنها تمكن المستعمرين

الأراضي ونزع ملكيتها اغتصاباً ونقل سكانها بالقوة منها .
وقد عمدت فرنسا لأول مرة إلى هذه السياسة في أقاليم القبائل
وفي جهة قسنطينة كعقاب أزلته بالسكان الجزائريين عقب ثورة
عام ١٨٧١ ، إذ نزعت ملكية ما مقداره خمسة ملايين من الأفدنة
المصرية ، منها مليون فدان من أجود الأراضي الخصبة شردت
أصحابها وجعلت هذه الأراضي لإسكان المهاجرين الفرنسيين خصوصاً
أهالي الأزاس واللورين ، وهم الذين طلب باسمهم الكردنيال
لا فيجى تسليم هذه الأراضي وإخراج الأهالي الوطنيين منها
بدون أن يهوض أصحابها بشئ .

وقد سارت حكومة الاستعمار على طريقة فرض الغرامات
الباهظة وتحصيلها بالشدة المتناهية فأخذت ملايين الفرنكات من
أهالي المقاطعات التي قامت بثورة القبائل وعرف الوطنيون الذلة
والسكنة وبيع الأراضي والدور في سبيل عتق رقابهم .

ولا يزال بعض الإخوان المغاربة الذين لقوا الويل على أيدي
فرنسا يمدحون أهل الشام بهذه الكوارث ويقولون لهم أنهم بخير
مادمتم بعيدين عن حكم فرنسا المباشر وهو الذي يمثل قاضي الصلح
الفرنسي وحارس الأحرار فالثاني يكتب المخالفات والأول يصدق
غيايباً عليها فما يشعر صاحب الملك الوطني الا والتنبيه بنزع الملكية
يلاحقه فلا يقدر أن يفلت من يدى القضاء إلا وهو مجرد من كل
ما يملك .

وبهذه الأساليب والقواعد التسفوية خرجت أجمن وأخصب
الأراضي الزراعية وأجودها من أيدي الوطنيين وأصبحت تحت يد
المستعمرين الفرنسيين ونزلت نسبة أملاك الجزائريين إلى ٣٦ ٪
من الأراضي الزراعية التي كان يملكها الجزائريون إرثاً عن آباءهم
وأجدادهم .

وأدخل الفرنسيون فلاحه الكروم التي شغلت أكثر من ستة
ملايين فداناً وهي كروم مخصصة لأنواع الأنبذة فهبطت مساحات
الأراضي المخصصة للحنطة والمحاصيل الحيوية لمعيشة السكان
الوطنيين وتمرضت مناطق الجزائر لأخطر الجماعات التي انتابت
أفريقيا في المصور الحديثة نتيجة لتلك السياسة الاستعمارية التي
انقرعت من الأهالي أخصب أراضيهم وجعلت منهم عمالاً أجراء
يمملون لدى الكولون الفرنسي لقاء دراهم معدودة في أراضي
كانوا يملكونها في الأسس القريب .

من إبعاد أمة بأسرها عن دفة الحكم وعن تولى المصالح العامة في
بلادها ، أى تجمل من شعب يزيد تعداداه على تسعة ملايين نسمة
غريباً في بلاده ، طريداً في وطنه منبوذاً على الثرى الذى حمل سطوة
آبائه وأجداده ، بل تفعل أكثر من هذا إنها تقيم بينه وبين
العالم سدا لا يجمله يبصر شيئاً مما وراءه لأنها تمزله عن الدنيا كما
يمزل الموبوء والمجنوم كيلا يرى نور السالم . ألا فليعلم العالم
أجمع أن أهل الجزائر محرومون في بلادهم من قراءة الجرائد العربية
التي تأتي إليهم ، وأن لدى المكاتب العامة قواعد لا تسمح لها
أن تعير الوطنيين حتى الكتب الفرنسية التي تتحدث عن الحرية
وأمل الشعوب .

فهل رأيتم سدا كهذا السد ؟ .

أما في الميدان الاقتصادى فما من شعب من شعوب الدنيا
تجمل بما تجمله الشعب الجزائرى منذ وضعت فرنسا قدمها في شمال
أفريقيا . إنها أخذت نهب الثروة الوطنية وتصادر أملاك الأهالي
وتجمل أراضي الحكومة والدولة وخيرات الأمة وقفا على
المستعمرين الفرنسيين ومن لاذ بهم من طريدى الجنسيات
الأخرى ...

ولقد نقل صاحب كتاب تحفة الزائر في آثار الأمير عبدالقادر
وأخبار الجزائر . أن قائد الجنود الفرنسية رتب مجلساً من رؤساء
الجند اضبط الخزائن من الأموال والمهمات الحربية والذخائر
فتحصل من ضبطها على ما قيل من الذهب والفضة وقيمة الجواهر
٥٢٧ و ٦٨٠ و ٤٨ فرنكا من الذهب ، ومن الحنطة والشعير
٣ ملايين ومن المدافع والبنادق والبارود والقنابل وغيرها مع ثمن
الأملاك الأميرية ٥٠ مليوناً .

فهذه الثروة الطائلة التي وقعت غنيمة بأيديهم عند الفتح ،
علمتهم طريق الاستحواذ على غيرها فإذا هم من يولية ١٨٣٠
إلى ١٩٤٧ يسبرون على هذا المنوال من المصادرة والاعتصاب حتى
انتهوا بأن فرضوا الفقر والفاقة والإملاق على شعب بأسره .

وهذه الثروة الطائلة قد غطت ما تكلفته الحملة الفرنسية
الأولى من أعباء مالية علاوة على ضياع الديون التي كانت فرنسا
مدينة بها لحكومة الجزائر الإسلامية .

أما مصادرة أملاك الوطنيين فسياسة وضمتها فرنسا وقلدها
فيها إيطاليا وإسبانيا وهي تلخص في تحديد منطقة خصبة من

فقد صرح عميد الجامعة الجزائرية أمام لجنة الإصلاحات الإسلامية في يناير سنة ١٩٤٢ بمدينة الجزائر « أن بين ١٠٠٠٠٠٠ ١٢٥٠٠٠ طفل وطني في سن الدراسة ١٠٠٠٠٠٠ فقط خصصت لهم ٦٩٩ مدرسة ، وأن عدد الأوربيين حسب الإحصاء ٩٠٠٠٠٠٠ وعدد أبنائهم الذين يتمتعون بالثقيف والتعليم الابتدائي ٢٠٠٠٠٠٠ طفل خصصت لهم ١٤٠٠ مدرسة »

هذه أرقام تتحدث بنفسها عن سياسة فرنسا إزاء رعاياها المسلمين بالجزائر ولو شئنا أن نقيس حالتهم في درجات التعليم العالي والثانوي رأينا العجب العجيب ، فإن النسبة لا تتعدى فيها عشرة في المائة بأي حال من الأحوال ، ولم تكن نصدق شيئاً من ذلك حتى عاينا هذا بأنفسنا في بعض المعاهد الفرنسية التي تفرض لأبناء المسلمين نسبة معينة لا تتمدها مهما كانت ظروف أهلهم وذلك لكي يقترن الإسلام بالجهل وتلصق بالمسلمين ظلماً وصحماً التعصب والتأخر وعدم الرق والخروج عن ركب الحضارة في القرن العشرين .

هذه سياسة أمة تقول أنها أعلنت حقوق الإنسان وبشرت العالم بدين جديد بمبادئه وبالحرية والعدالة والمساواة ، وأنها هدمت بيورتها صروحاً للاستبداد ويزيد الفرنسيون على ذلك قولهم أنهم حملوا أعلام الحرية والرق والسادة إلى بلاد الجزائر ، ولقد رأيت فيما تقدم البراهين القوية على سيطرتهم وجبروتهم وإفلامهم في حكم الجزائر .

ليس لدينا الآن دليل قاطع على توجه العالم نحو النمل العليا بل إن موقف مجلس الأمن إزاء قضايا مصر وفلسطين وأندونيسيا ليس مشجعاً ولعل انقسام الكرة الأرضية إلى ممسكين من أسباب هذه الرجعية القائمة في أنحاء الدنيا .

ولكن الشعوب معها كانت الظروف القائمة عليها أن تشق طريقها إلى حياة النور وأن تعمل لتتغلب على المصاعب القائمة حتى تفرض شخصيتها وآمالها وأهدافها على المصير الذي تعيش فيه . سيكون الطريق وعراً آمناً والعقبات صعبة في صعودنا نحو الحرية والعدالة ولكننا لن نرجع عن طلب معاملة اللند للند وأن يعتبرنا العالم مجموعاً حياً رافقاً ؛ نملك من حق الرضاة والماملة ما يملكه أي مجموع أوربي راق يسير نحو التطور . إننا نفضل أن نفى جميعاً من أن يحاول العالم إرضاءنا بالمرض دون الجوهس أو يلقينا بالأقوال دون الحقائق . إننا نأخذ عقلية أوروبا لتتغلب على جبروت أوروبا .

أحمد رمزي

فالبلاد الجزائرية التي كانت قبل ١٨٣٠ تكفي سكانها من محاصيلها الزراعية وتصدر من خيراتها الشيء الكثير ، قد أصبحت في موقف اقتصادي يجعلها عالة على غيرها في إطعام سكانها وإعاشتهم ، لأن الاقتصاد الزراعي والإنتاجي الذي فرضته فرنسا عليها لا يتفق مع حياة السكان الوطنيين ومصالحهم وموارد رزقهم وتنظيم أمور معاشهم فهم في فقر مدقع واحتياج دائم ويموت من هؤلاء الآف كل سنة بسبب الإملاق والمرض وسوء التنفيذ .

وقد مات في سنة واحدة حسب التقارير الفرنسية ما يقرب من نصف مليون جزائري إبان المجاعات التي انتابت بلاد الجزائر في إحدى سنوات القرن الماضي ولم تحرك هذه النسبة أحداً من الأجانب الذين لم يشعروا بها وكانوا في رغد من العيش دائم .

إن قيام سلطة حكومية فرنسية بالجزائر أمضت أكثر من مائة عام ، لا يههما شيء من أمور المواطنين أصلاً يقبله نظام العالم الجديد ولا يمكن أن يسلم به دعاة الحرية ومن يتبجحون بمبادئ رفع الظلم عن الشعوب المغلوبة على أمرها . فهذه حكومة تفرض الامتيازات وحقوق الإنسان لغريق من السكان تمنحه كل الخيرات والباقي منهم أي تسمه أشعار السكان وهم أهل البلاد مجردون من كل حق لهم بل تطاردهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ونسير بهم نحو التشريد والإفناء .

وفي سبيل إبقاء هذه الحالة محرم الحكومة الجزائرية الفرنسية؛ أهل الجزائر من حق التعليم وما يتبعه من حق النفوذ الإجماعي . نهي منذ سنة ١٨٣٠ أبطلت كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي كانت قائمة بمدينة الجزائر وفرضت سياسة الجهل المطبق ومحاربة اللغة العربية ، لغة البلاد الرسمية واعتبرتها لغة أجنبية ، بل ذهبت لأكثر من ذلك إذ حرمت تعليم القرآن الكريم في الكتائب إلا إذا علمت معه الفرنسية فكم عدد هذه التي بوسهها أن تعلم لغة أجنبية فيها ؟ كان هذا القانون بمثابة حرمان الأهالي من تعلم الكتاب الكريم ولا يوجد ما يشبه هذا القانون سوى الإجراءات التصفية التي فرضتها حكومة فرديناندوايزابلا على أهالي غرناطة المسلمين عندما أوقعتهم سوء الحظ تحت بطش قوم تزعت كل عواطف الإنسانية من قلوبهم .

ولعل أعظم ما تتناز به الإدارة الفرنسية بالجزائر هو محاولة نشر الجهل وتعميم الأمية بين طبقات الشعب الجزائري حتى لا تقوم له قائمة أو يشعر بشخصيته ووجوده .